

انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية

المدرس المساعد محمد غالي

جامعة الكوفة/ كلية القانون

المقدمة:

يعد تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية من أهم مصادر التمويل الرأسمالي لها، إذ إن له أثراً إيجابية على الاقتصاد القومي تتمثل في توفير فرص التشغيل، ونقل الخبرات التسويقية والإدارية وتكنولوجيا الإنتاج وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد. وتسعى السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الاقتصاديات بالتخلي تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وأخذت سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي وهو يعد مكماً إلى الاستثمار والادخار المحليان وليس البديل عنهما.

ومن خلال البحث يمكن التعرف على ماهية الاستثمار، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية في هذا المجال، وانعكاسات السياسات الاقتصادية على البيئة الاستثمارية من خلال تهيئة المناخ الملائم لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي. وبهدف الوصول إلى الحقيقة تم تحليل مؤشرات السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي، واستخدام نتائج هذا التحليل في تكوين مؤشر مركب لقياس البيئة الاقتصادية.

وأخيراً التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في توفير البيئة الاستثمارية للدول العربية.

هدف البحث:

إن هدف البحث يتمثل في دراسة انعكاسات

السياسات المالية والنقدية والتوازن الخارجي على

بيئة الاستثمار في الدول العربية، ومآلاتها من

تطورات على سياسة التوازن الداخلي للاقتصاد

وسياسة سعر الصرف ومعدل التضخم وتدعيم

الاستقرار الداخلي للاقتصاد.

مشكلة البحث:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل

برامج التنمية الاقتصادية في الدول العربية من

خلال توفير متطلبات المناخ الاستثماري.

الاستثمار وتوازن موضوعي بين المنافع والعوائد وفقاً لمعيار أهميتها وعائديتها لكل من المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني، وتشريع أنظمة وقوانين تحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي، و يأخذ بعين الاعتبار نوع التكنولوجيا الملائمة التي تم نقلها واستغلال الموارد الأولية المحلية والاستفادة القصوى من الموارد البشرية للبلد المضيف ويتضح أن هنالك أثراً إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستفادة من المعلومات التنظيمية والإدارية والمهارات الفنية و يساعد على تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات و تخفيض البطالة وخلق فرص عمل و تحسين هياكل التنمية والخدمات الأساسية اللازمة لتسهيل العمليات الإنتاجية.

ومن آثاره السلبية انه يؤدي إلى ضغوط تضخمية لأنه يزيد من عرض النقد وخاصة في البلدان النامية لعدم مرونة جهازها الإنتاجي و توجه معظم الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الإستراتيجية ذات المردود المضمون وهذا يشجع على الازدواجية في الاقتصاد ، و لا يساعد على زيادة التراكم الرأسمالي في البلد المضيف بسبب تحويل الأرباح إلى الخارج وعادة ما يتجه المستثمر الأجنبي صوب المشروعات التي تحقق له أعلى الأرباح⁽³⁾

الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية

هنالك جملة من الأسباب التي قادت الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية حيث ما يحصل في طياتها من خبرات فنية ومهارات تنظيمية وإدارية يقود إلى زيادة الإنتاج القومي وبمعدل أسرع والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الفوائض التصديرية المقامة وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الإمكانات الاستيرادية، و تنمية

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيه مفادها وجود مجموعة من المتغيرات التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

أسلوب البحث :

اعتمد البحث على طريقة الدمج بين أسلوبين الأول وصفي استند على الدراسة النظرية والثاني تحليلي اختص بتحليل البيانات ومقارنتها .

أولاً:- ماهية الاستثمار الأجنبي وأثاره :-

يعرف الاستثمار على انه تيار من الأنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع ، الآلات ، الطرق ، المنازل) أو الإضافة للمخزون مثل (المواد الأولية والوسيلة أو السلع النهائية) خلال فترة زمنية معينة ⁽¹⁾ ويعرف الاستثمار الأجنبي مشروعات مملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بنسبة كبيرة مع الرأسمال الوطني بما يكفل السيطرة على أداء المشروع ، وقد تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد والشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات ⁽²⁾ . وهنالك أنواع متعددة من الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ينقسم بين الأنشطة التي ترتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف وأنشطة أخرى، ومن هذه الأنواع هي الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل، الاستثمار المشترك، الاستثمار في المناطق الحرة، الاستثمار في عمليات التجميع وهناك أسس وقواعد للاستثمار الأجنبي، تحدد نوع وحجم أولوية

الناجمة عن استمرار هذه الدول بإجراءات الحماية التجارية مما جعلها مركزاً للازمات الاقتصادية ولكن المبررات التي أدت لجوء الدول النامية للاستثمار الأجنبي هو الحاجة إلى التمويل لمعالجة القصور الداخلي في الهياكل الاقتصادية والناتج حصيلة الصادرات، و تركز الصادرات في سلعة أو سلعتين يجعلها عرضة للتقلبات الدورية، وكذلك انخفاض معدل التبادل الخارجي للدول النامية مع الدول الأخرى بسبب سياسات سعر الصرف، ومحدودية الطاقة الاستيعابية حيث أن توسع الطاقة الاستيعابية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الخاص لأنها تقلل الكلفة وتزيد الإنتاجية ومن ثم تزيد الإرباح، ولكن زيادة حجم السكان هو عامل جذب للاستثمار وذلك للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة مما يقود إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.⁽⁴⁾ ومن استعراض ذلك يتم تحديد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر مما يتضح لا يوجد سبب يدعو أن تهيمن الآثار السلبية على الآثار الإيجابية والعكس صحيح، فلابد من أظهار أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنشاط الاقتصادي في البلد المضيف، قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات العائد ويحفزه من خلال آثار الروابط الصناعية أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية وتجهزها بالمدخلات الوسيطة، مما يزيد من صادرات البلد المضيف وله أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي، وقد يعزز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وهذا يجبر الأخيرة على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية وتطورها نتيجة

الموارد الإنتاجية وتعجيل التنمية الاقتصادية مما يقود لحصول على إرباح ضخمة التي يمكن إن تحقق المشروعات الرائدة التي تساهم في استقلال البلاد والخلاص من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي ولكن تقف حزمة من المعوقات والقيود إمام الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ضيق الأسواق في الدول النامية يؤدي إلى توجه الجزء الأكبر منها للاستثمار في المواد الأولية وجزء بسيط فقط نحو الإنتاج، وكذلك تخوف حكومات الدول النامية وشعوبها من نوايا الاستغلال الاقتصادي من خلال السيطرة على المشاريع المحلية والتحكم السياسي الأجنبي. لذلك وضعت الدول النامية بعض المحددات على الاستثمارات الأجنبية هي استبدال الاستيراد من المدخلات الوسيطة بالمنتجة محلياً وتقيد صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه المحلي، وفرض شروط محددة على انتقال التكنولوجيا أما بشكل مباشر من خلال نقل القنوات المتعلقة بالمشاركة التكنولوجية وبشكل غير مباشر من خلال القوانين المتعلقة بتدريب الكوادر العاملة المحلية، بينما كانت البلدان التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت على تحسين التعليم العام والتدريب على المهارات الصناعية وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة كما كان تسهيل جهود الشركات لتطوير التكنولوجيا أهمية كبيرة في الحفاظ على مراكز التنافسية، وقد نجحت التنمية في بلدان أخرى بالتركيز على التصنيع منذ البداية لإحلال الواردات وقد أسفرت هذه الإستراتيجية على تطوير المهارات والمؤسسات الإنتاجية ولكنها محددة التطبيق بسبب ضيق الأسواق المحلية وعدم كفاءتها

متخلف يعتمد على تصدير السلع الأولية . ويشكل أساسي المطاط والقصدير ، إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعا متميزا . حيث مرت من صناعات السلع الاستهلاكية (بدائل الواردات) وصناعة مواد البناء والتشييد لإشباع الطلب المحلي مروراً بعدئذ بالصناعات التصديرية كثيفة العمال لتصبح خلاله الصناعة التحويلية وخلال عقد الثمانيات تم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة وصاحب ذلك تنمية شاملة لرأس المال البشري ومهارات القوى العاملة المحلية وتقديم الحوافز للصناعات الصغيرة وتشجيع القطاع الخاص . يبدو انه من الأهمية بمكان الاستفادة من التجارب العالمية ، ولعل أفضل الأمثلة على التنوع الاستراتيجيات والتي نجدها فيما يسمى (بالنمور الآسيوية) وهي سياسات انفتاحية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مع عدم وجود سياسات موجهة لتطوير التنمية الصناعية (كما في هونج كونج والصين)، ولكن التوجه في السياسة الانفتاحية في اغلب الصناعات الموجهة للتصدير وتشجيع قطاع الأعمال المحلي في بعض الأنشطة المختارة (كما في ماليزيا وتايلاند)، بينما كانت مساهمة الشركات عابرة القوميات في الصناعة التحويلية وتشجيع المستثمرين الأجانب لتطوير أداء وقدرات الصناعة المحلية وزيادة نشاطها التقني (كما في سنغافورة)، والعكس في كوريا وتايوان انتهجت السياسات الصناعية المتكاملة لتوطيد قطاع الصناعة التحويلية وتمتين الروابط المحلية وزيادة القدرات الإبداعية المحلية من خلال نقل التقنية الخارجي والحد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

يعكس هذا الاختلاف في التعامل مع

الاستثمار الأجنبي المباشر الاختلاف في توزيع

لهذا الضغط التنافسي، وهناك محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالي البحث والتطوير في البلد المضيف وعدم ممارسته دورا ملموسا في توظيف وتدريب الباحثين والعاملين كما أن التكنولوجيا التي أتت بها بقيت تحت سيطرة الشركات الأجنبية واستخدمتها لإثرائها وليس لغرض تنمية البلدان المضيفة، وان أثر الاستثمار على ميزان المدفوعات ينعكس على ميزان رأس المال الذي يقيم مقارنة بين حجم الوافد من رؤوس الأموال الأجنبية وإجمالي الأرباح الناتجة عن الاستثمار في البلد المضيف، وهناك اهتمامات الأولية لحكومات البلدان النامية هو توسيع فرص التوظيف وتعزيز مستوى المهارات من خلال تأهيل العمال لزيادة كفاءتهم بما يتناسب نقل التكنولوجيا التي توفرها فرص الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁵⁾

ثانيا: تجارب بعض الدول في مجال الاستثمار الأجنبي والدروس المستفادة :-

هنالك العديد من أوجه الشبه بين الدول العربية والآسيوية، مثلا سنغافورة بدأت في محاولة للأخذ باستراتيجية للإحلال محل الواردات والتي تبين لها بعد حين أنها التحول التلقائي نحو التصدير الذي جعل الخط التنموي يشتمل كافة المجالات وذلك اعتمادا" على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أساسية وتحويلها إلى ورشة لتصنيع المنتجات لحساب هذه الشركات الدولية الكبرى وكانت هي الفصل بين السوق والخط حيث كانت هي مزيج ناجح من السياسات الحكومية التدخلية من ناحية واليات السوق من ناحية أخرى ولعب التخطيط الاقتصادي المركزي دورا" فاعلا في توجيه وقيادة عمليات التنمية في سنغافورة . ولتجربة ماليزيا في التنمية التي حولتها من اقتصاد

تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات . حيث كان هناك توجه من صانعي السياسة إلى سد ((فجوة الاستثمار)) والتي نشأت بسبب الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي وتعد هذا الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية . لذا كان العمل على تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار بشكل عام من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار على المستويين الكلي والقطاعي ، أولاً سياسة تشريع الأطر القانونية هو التزام كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة للأفراد والنشاط الاقتصادي، عن طريق تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة وتقديم الضمانات للمستثمرين وإصدار قوانين حماية الاستثمار ومحاربة الفساد الإداري الأمر الذي يخفف من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار . ثانياً سياسة تحسين النظم الإدارية فلها دوراً مهماً في تدعيم بيئة الاستثمار كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات تزيد من كفاءته ويمكن وضع آليات مناسبة وتقييم دوري لجودة هذا النظام ، تشكيل مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية ، إنشاء مكاتب لترويج الاستثمار في داخل الدولة أو خارجها وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات وتقسيمها نوعياً وجغرافياً ، ومنح المستثمرين لمزيد من الثقة اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة فشل

مصدر الثروة واختلاف المعتقدات والتوجهات السياسية وتنوع اختلاف القدرات الإدارية والإنتاجية ، كما يعكس أيضاً تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر غير المتساوية على التنمية . ويتحدد نوع وحجم هذه التأثيرات بكل من الأحوال السائدة في الدول المضيفة ، والاستراتيجيات الاستثمارية للشركات عابرة القوميات والسياسات المتبعة في الدول المضيفة . لذلك يصبح النموذج الذي طبقته كل من كوريا وتايوان في السابق صعب التطبيق ، إلا إن النموذج الذي تم تطبيقه في سنغافورة ، الذي يعد أكثر النماذج نجاحاً ، مازال مثلاً بإمكان العراق الاستفادة منه ⁽⁶⁾ فان الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً سواء كان في الصناعات التحويلية أو في الخدمات أو استخراج الموارد ، يحقق نتائج ايجابية للبلد المستقبل له ، حتى عندما تكون أثاره متواضعة من خلال أثار المنافسة وخلق وظائف أكثر إنتاجية وأعلى أجراً . كما يكمل الاستثمار الأجنبي المباشر مخزون المهارات ويرفع مستوى التكنولوجيا ويحسن فرص الدخول إلى الأسواق الدولية ويربط البلدان بشبكات الإنتاج العالمية التي أصبحت قنوات للتدفقات التجارية بصورة متزايدة . ⁽⁷⁾

ثالثاً: بيئة الاستثمار :

هناك عدة سياسات لتحسين بيئة الاستثمار وتقسّم إلى:

- 1 - سياسة تشريع الأطر القانونية
 - 2 - سياسة تحسين النظم الإدارية
 - 3 - سياسة الحوافز الضريبية والمالية
 - 4 - سياسية العلاقات الاقتصادية مع العالم
- تعرف على أنها مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي

مجانا أو بأسعار منخفضة للمستثمرين في بداية النشاط وخاصة في المناطق المستهدف للاستثمار .

رابعاً سياسية العلاقات الاقتصادية مع العالم: هو تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وجود حرية اقتصادية في ذلك البلد لتنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع، ويستلزم من الدولة خلق الأسواق جديدة للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها من خلال تبني سياسة نحو التصدير، وعقد اتفاقيات مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية ومنع الازدواج الضريبي بين الدول لتدفق الاستثمارات فيها، وتنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد القومي ، والتعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية .

ولكن تتخذ الدولة سياسة الترويج المستهدف للاستثمار من خلال الاهتمام بمراكز البحث ولتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة وقيام المستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية كما في الدول النامية وقدرتها على جذب الاستثمارات المتوجهة للتصدير وان منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة مثل ، تخفيض البطالة نقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات ، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات على خفض تكلفة الترويج وتحديد ماهية الصناعات والأنشطة والدول والشركات التي يجب استهدافها، ومدى قدرة الدولة على المنافسة التي تحدد قوة وضعف عملية الاستهداف وهنا يجب معرفة الدول المستهدفة والتي تتلائم بيئة الأعمال

تسوية المنازعات والاهتمام في تطوير أسواق الأسهم والسندات وجود موقع إلكتروني يشتمل على جميع المعلومات وإجراءات الإدارية وخلق مؤسسة متابعة الأنشطة الاستثمارية وجود نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار المتعلقة بتأسيس المشروعات ، إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بأعداد دراسات جدوى مبدئية ومقترحات وإصدار نشرات وتقارير دورية عن المشروعات المستهدف في إطار خطط التنمية الاقتصادية وكذلك الربط بين هذه المراكز والشركات لتطوير القدرات المتاحة ثالثاً سياسة حوافز الضريبة والمالية يتطلب منها ضرورة ربط حوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والصادرات وربطها في خطط التنمية الاقتصادية للدولة ، وذلك لجذب مزيد من الاستثمارات يتوجب وضوح النظام الضريبي وترشيد استخدام الإعفاءات الضريبة، وخفض التعريفة الجمركية على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيط، وتقديم منح إلى الشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة أو إنشاء استثمارات جديدة وتوسع في الاستثمارات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، وكذلك منح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوسع في الطاقات الإنتاجية والتي تمتلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة وان يراعى فيها حدود قصوى تبعاً لخطط التنمية المرسومة في الدولة، ومنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة وتقديم منح النقل لمساعدة المشروعات على تسويق منتجاتها ، والتي تعمل في مجال الطاقة بما يساعد على زيادة موارد الطاقة وخفض أسعارها، وتوفير الأراضي

فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستثمار.

من خلال التعرف على هيكل التجارة والإحصائيات المرتبطة بها مع تحليل هيكل الصناعة لتحديد الطاقة الاستيعابية غير مستغلة وتحديد الصادرات الفعلية التي يمكن زيادتها، يمكن تحديد الميزة التنافسية للدولة من خلال خرائط تنافسية وخرائط متوفرة على الانترنت و خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الاستيعابية و توضح القيود المفروضة على الأسواق التجارية وإضافة قاعدة بيانات مجمعة من تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة، وتغطي خريطة حوالي 150 دولة لتحديد الأسواق في جانب الواردات وحوالي 200 دولة في جانب الصادرات، تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، والبحث عن شركات الأجنبية التابعة داخل الدولة المضيفة باعتبارها دليل على وجود فرص كامنة للاستثمار، وعن الموردين أو المشترين من الشركات الموجودة في الدولة المضيفة، وان تقوم وكالات ترويج الاستثمار بالوصول إلى الأشخاص ذوي سلطة اتخاذ القرار داخل الشركات المستهدفة لان ذلك سوف يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والموارد وتكوين وكالات ترويج الاستثمار بالدولة المضيفة بجذب الاستثمار على أن تكون علاقة قوية مع مؤسسات القطاع الخاص وتحتاج إلى دعم سياسي (8).

رابعاً: فرص الاستثمار المتاحة في الدول العربية :

الاستثمارات الأجنبية تعمل على رفع معدلات النمو من خلال زيادة فرص التوظيف

وتخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ورفع قدرة التنافسية للمنتج المحلي من خلال نقل التكنولوجيا ودول العربية تمتلك سوقاً كبيرة الحجم وذلك يعود الى حجم سكانها الذي يبلغ حوالي (318 مليون نسمة) ويبلغ متوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4142 دولار وكانت معدلات النمو في الاقتصاديات العربية حوالي (16,9 %) ومعدلات الادخار في الدول العربية (424) مليار دولار خلال الفترة 2006⁹

هناك العديد من الدول العربية مثل (مصر، الأردن، المغرب، السعودية، العراق) قامت بسن تشريعات جديدة لخلق مناخ جديد للاستثمار وكذلك بدأت تطبيق برنامج الخصخصة الذي من شأنه تشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال، بدأت كثير من الدول العربية في تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات حيث توجد تسع دول عربية أعضاء لمنظمة التجارة العالمية وأربع دول أخرى في طريقها إلى الانضمام اما تحديات التي تواجه الاستثمار في الدول العربية، افتقار الدول العربية للبنية التحتية عن مثيلتها من الدول العالم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، عدم قدرة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة في عدد من الدول العربية في إدارة النظم الجمركية، وفي تشجيع مزيد من آليات تحويل التجارة وخدمات الارتقاء بالصادرات، عدم تجانس اقتصاديات الدول العربية بسبب عدم وجود منظومة عربية متكاملة (10).

الجزائر، ليبيا، السودان، موريتانيا) بينما تأثرت بعض الدول بقرار منظمة أوبك بتخفيض حصتها من إنتاج النفط مثل (البحرين، السعودية، الكويت) . أما العوامل المناخية والظروف الدولية أثرت على قطاع الزراعي والسياحي على التوالي في تونس ولم يعيق نموها بسبب تحسن التطور التبادل التجاري في منطقة اليورو، وفي مصر فتدفقات الاستثمار الأجنبي وزيادة عائدات السياحة أدى إلى زيادة معدل النمو، وفي المغرب حقق مقدار التغير في المؤشر النمو ارتفاعا يعود إلى تحسين قطاع الصادرات وعائدات السياحة. أما الدول التي أرتفع نموها الأمر الذي

يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في السنوات الماضية لتوسيع قاعدة الإنتاج وكذلك النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي، والتي بادرت فيه بعض الدول العربية بهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو آلية السوق لتحسين القدرة التنافسية مما يترك اثر على تحسين البيئة الاستثمارية . وكل ما متقدم فان الدول العربية لم تستطيع أن تستفيد من التدفقات الرأسمالية وتتفق مع مستوى فرص الاستثمار المتاحة، لذا لم تتجاوز حصة الدول العربية من الإجمالي العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام 2006 أكثر من 4.1 في المائة . ويعزى ذلك إن الدول العربية تفتقر إلى وجود السياسات الاقتصادية الكفيلة باستخدام النمو وحماية الاقتصاد من وقع الصدمات الخارجية التي عادة ما ترتبط بوجود مؤسسات ملائمة وهي ما تعرف بالضوابط الرسمية (القوانين والتشريعات) والغير الرسمية (التقاليد والأعراف) التي تحكم سلوك الفرد في المجتمع

ومن خلال ما تملكه الدول العربية من فرص وما تواجه من تحديات، يمكن دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ومدى انعكاساتها على البيئة الاستثمارية للدول العربية .

- مؤشر النمو الاقتصادي .

- مؤشر السياسة النقدية .

- مؤشر السياسة المالية .

- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

1-النمو الاقتصادي:

يستخدم هذا المؤشر للتعرف على مستويات التطور الاقتصادي والطاقة الإنتاجية المحلية، وما يترتب عليه من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي ويعد هذا المؤشر من المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون التوسع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير مؤشر النمو الاقتصادي للدول العربية حسب الجدول (1) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد انخفض في عام 2006 عن العام السابق، فكان تراجع النمو في (الأردن، لبنان، اليمن) فان انخفاض صادرات لقطاع

الصناعات التحويلية وقطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة انخفاض إنتاج الفوسفات في الأردن ، بينما الظروف الأمنية التي مر بها لبنان وتدهور قطاع السياحة والعقار والبناء أثرت على نموها ، ولكن ارتفاع أسعار النفط خلال العام له أثر كبير على معدلات النمو للدول المصدرة للنفط (الإمارات، عمان، قطر، العراق،

ومالها من تأثير على حوافز المستثمرين
والمستهلكين (11).

الجدول (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة 2005-2006

ت	اسم الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر نقاط مئوية*
1	الأردن	7.2	6.4	-0.8
2	الإمارات	8.2	10.2	2
3	البحرين	7.9	6.5	-1.4
4	تونس	4.0	5.2	1.2
5	الجزائر	5.4	5.1	-0.3
6	جيبوتي	3.2	3.2	0
7	السعودية	6.1	4.3	-1.8
8	السودان	8.0	9.6	1.6
9	سورية	4.5	5.0	0.5
10	العراق	1.5	2.5	1
11	عمان	5.8	6.6	0.8
12	قطر	6.1	7.1	1
13	الكويت	10.0	8.0	-2
14	لبنان	1.0	0.0	-1
15	ليبيا	5.6	8.1	2.5
16	مصر	4.5	6.8	2.3
17	المغرب	2.4	8.1	5.7
18	موريتانيا	5.8	11.9	6.1
19	اليمن	4.6	3.3	-1.3

المصدر: - صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي لعام 2007 ص 18) *من عمل الباحث .

2- مؤشر السياسة النقدية :

استخدام معدل التضخم كمؤشر عن السياسة النقدية لأنه احد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة ألعامه ومعدل نمو أكتله النقدية والارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية . وما يتبع ذلك من تأثير مباشر

على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والإرباح ورأس المال ، وفي بعض الأحيان باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعه من التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولة حيث تسود العملة الأجنبية وتحدد الدولار على العملة الوطنية كوسيط للمبادلة وخزن للكمية وبمعنى آخر

ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى لزيادة معدلات التضخم م⁽¹²⁾ وكانت نتائج بعض الدول العربية التي تطبق سياسة التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار لذلك اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض الأسعار في عام 2006 مقاسا بالتغير في الرقم القياسي للأسعار المستهلك كما في الجدول (2) (موريتاني، الكويت). ولكن بلغت نسبة ارتفاع الأسعار في بقية الدول العربية حيث كانت اليمن 18,4 بالمائة والسودان 15.1 بالمائة ومصر 12.4 بالمائة وقطر 11.8 بالمائة وسورية والإمارات 10 بالمائة بسبب زيادة الطلب المحلي والسيولة الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري في الدول المصدرة للنفط أو ارتفاع الإنفاق الخاص المرتبط بارتفاع معدلات نمو أكتله النقدية والائتمان أو تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية⁽¹³⁾.

هو هروب المدخرات المحلية إلى الخارج ويؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى الانظمه ذات الأجل القصير، المضاربة في المباني، المعادن النفيسة، ويتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقا بعيدة المدى، ولهذا تتبع الحكومة سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، وان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع. ولكن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار ، وقد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي. لان انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخول العمالة فيها كما يترتب على اثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخول في الصناعات الأخرى ويؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، مما يحول الإنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية . أما في حالة أتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، فان الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع حجم السوق وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات ويتوقف

الجدول (2): مؤشر السياسية النقدية معدل التضخم (2005-2006) للدول العربية (بنسبة المئوية)

الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر نقاط مئوية*	درجة المؤشر السياسية النقدية*
الأردن	3.5	6.3	2.8	0
الإمارات	6.2	10.0	3.8	0
البحرين	2.6	2.1	-0.5	0
تونس	2.0	4.5	2.5	0
الجزائر	1.6	2.5	0.9	0
جيبوتي	3.1	3.6	0.5	0
السعودية	1.1	1.8	0.7	0
السودان	6.1	15.1	9	0
سورية	7.4	10.0	2.6	0
عمان	1.9	3.2	1.3	0
قطر	8.8	11.8	3	0
الكويت	4.1	3.1	-1	1
لبنان	0.0	5.6	5.6	0
ليبيا	2.0	3.5	1.5	0
مصر	3.1	12.4	9.3	0
المغرب	1.5	2.1	0.6	0
موريتانيا	12.1	6.5	-5.6	2
اليمن	11.4	18.4	4	0

صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي لعام 2007 ص 20)

*من عمل الباحث .

- ملاحظة :- تعطى درجات تغير المؤشر على النحو التالي ..
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط يساوي درجة واحدة .
 - انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحد إلى ارتفاع عشرة نقاط يساوي صفراً .
 - انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة يساوي درجتان

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة
يساوي ثلاث درجات .
حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض
عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز
إنتاجي

وأما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي
تعد ضرورية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص ، كما
قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما
يساعد على تخفيض الطلب وتخفيض نطاق
السوق. ⁽¹⁴⁾ ظهرت إن السياسات المالية في
الدول العربية تفتقر إلى المرونة لأنها تعتمد على
مصادر محدده لحصول على الجزء الأكبر من
الإيرادات الذي يجعلها عرضة للتأثير بصورة كبيرة
من جراء الصدمات التي تتعرض لها تلك
المصادر، وفي الدول المصدرة للنفط التي تشكل
لإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات
المالية العام فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد
النمو المرجو لها ، كما في الجدول (3) نلاحظ
سوريا انخفاض العجز بنسبة (-4.97) حيث
الارتفاع التدريجي المتوقع في الواردات النفطية
لتغطية احتياجات الاستهلاك المتزايد ، ومن خلال
الإصلاح المالي كانت الإيرادات الضريبية بشكل
مرتفع بنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي . أما
(الأردن ، تونس، مصر، المغرب ، جيبوتي ، لبنان)
(أن هذه الدول تعاني من ديون عامة ومن العجز
المالي المستمر لكن الأمر الذي أدى إلى
انخفاض العجز في بعضها هو الإصلاح المالي أي
تحسين الإيرادات وخاصة الضريبة وضبط الأنفاق
لضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المناخ
الاستثماري ، أو انخفاض نسبة الإنفاق العام كما
في لبنان أما الدول حديثة التصدير للنفط (اليمن ،
السودان) فقد أرتفع إيرادات هذه الدول ويعزى
ذلك إلى ارتفاع أسعار العالمية للنفط وتطوير
الصناعة النفطية ، ولكن (الأمارات ، قطر) كانت

3- مؤشر السياسة المالية.

عادة يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز
الداخل كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس
بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي
الإجمالي وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى
تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن
تحويله دون توليد ضغوط تضخيمية، فإن اتجاه
العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير
استقرار اقتصادي فإن إدارة العجز في الموازنة
العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق
الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات
المالية التي تقرها الحكومات ومن ثم يستخدم
العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد
أهم المؤشرات هذه السياسات وتتبع الحكومات
سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية
الدولة، قد تزيد الحكومة من إيراداتها عن طريق
رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة
الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري ،
الضرائب على الأعمال مثل الضرائب على رأس
المال المستثمر والضرائب على الدخل أو
الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، حيث
تمثل هذه الضرائب أعباء إضافية على المستثمر ،
وتزيد من تكاليف الإنتاج ، ويقلل من هامش
الربح.

تلجأ الحكومة إلى انخفاض أنفاقها الاستثماري
الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري
لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي، وعادة ما
يكون الاستثمار العام مكمل للاستثمار الخاص
والأجنبي وينتجه الاستثمار العام إلى أنشطة إنتاجية

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية بصورة متميزة في الإنتاج النفطي والارتفاع المستمر في الأسعار أدى إلى ارتفاع الإيرادات، بينما ارتفاع الإنفاق الجاري في (البحرين، الجزائر، الإمارات) مما سبب في إحداث العجز.

الجدول (3): مؤشر السياسة المالية عجز الموازنة كنسبة من الناتج الإجمالي

ت	اسم الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر نقاط مئوية*	درجة مؤشر السياسة المالية*
1	الأردن	-5.29	-4.39	-0.9	0
2	الإمارات	8.05	11.97	3.92	-1
3	البحرين	3.27	9.30	6.03	-2
4	تونس	-2.66	-1.63	-1.03	1
5	الجزائر	11.88	12.91	1.03	-1
6	جيبوتي	-2.19	-2.25	-0.06	0
7	السعودية	18.42	21.44	3.02	-1
8	السودان	-2.07	-1.57	0.5-	0
9	سورية	-5.10	-4.97	0.13-	0
10	الصومال	-	-	-	-
11	عمان	2.95	4.07	1.12	-1
12	قطر	9.15	1.22	-7.93	3
13	الكويت	10.74	23.07	12.33	-3
14	لبنان	-8.87	-13.91	-5.04	3
15	ليبيا	28.14	36.50	8.36	-2
16	مصر	-9.59	-7.93	-1.66	-1
17	المغرب	-5.46	-1.90	-3.56	2
18	موريتانيا	-7.10	35.70	28.6	-3
18	اليمن	-1.81	0.82	0.99-	0

المصدر :- صندوق النقد العربي ((التقرير الاقتصادي والعربي الموحد لعام 2007 ملحق 6\6))
* من عمل الباحث .

ملاحظة
-ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى اقل من
-انخفاض العجز اقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع
خمس نقاط = سالب درجة واحدة
بنقطة مئوية واحد = صفر

تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي هذا الانخفاض آثار سلبية على المناخ الاستثماري ، وأرتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تلجأ إلى الدولة ، وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات ، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات ويزداد الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة أوقد يؤدي هذا الانخفاض قيمة العملة إلى عدم زيادة الصادرات ، وعدم نفاذها إلى السوق الخارجية ولم تكن هذه السلع على درجة كبيرة من الجودة ، كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة ، وتعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفسد المناخ الاستثماري، وفيما يتعلق بالدول العربية فقد ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموعة من الدول العربية في عام. (15). ووفقاً للبيانات المتاحة ، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي عام 2006 في الكويت للعام الثاني على التوالي حيث بلغت تلك النسبة 50%. وكما بلغت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا والجزائر وكان على التوالي (41.8% ، 24.9%) فكان هناك تغير طفيف في نسبة الفائض في الإمارات والسعودية وبلغت النسبة على التوالي (17.2%، 28.4%) وسجلت كل من البحرين واليمن والمغرب ومصر فائض في ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 حيث كان على التوالي (12.1% ، 8.7% ، 2.8% ، 2.5%)، وكان هناك عجز في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2006 في كل من

-ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشرة نقاط=سالب درجتين
-ارتفاع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية =سالب ثلاث درجات
-انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة =درجة واحدة
-انخفاض العجز من خمس نقاط إلى عشرة نقاط = ثلاث درجات
-انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة=درجتان

4- مؤشر سياسة التوازن الخارجي :-

يقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات وكذلك حصيلة موقف ميزان الخدمات الذي يشتمل على التحويلات والفوائد والإرباح والتوزيعات . وهو أح د مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي . وكما هو معروف هنالك تناظرين العجز الخارجي والعجز الداخلي وان إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات

الأردن وتونس وجيبوتي والسودان وسورية ولبنان
وبلغت النسب إلى هذه الدول على التوالي (-)
3.8%، 2.3%-، 9.0%-، 9.9%-، 5.5%-
(2.7%-) أما موريتانيا كان هناك تحسن في العجز
حيث بلغ (-1.3) عن العام السابق ، ولكن قطر
وعمان حصل هبوط في نسبة الفائض في ميزان
الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي لذا
بلغت النسبة على التوالي (11.6%، 11.7%)
وانخفضت نسبة الفائض في العراق سنة 2006
وبلغت (5.5%)

الجدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية الى الناتج المحلي
الإجمالي

الدولة	2005	2006	التغير في المؤشر نقاط مئوية*	درجة المؤشر في التوازن الخارجي*
الأردن	-17.8	-13.8	-4	2
الإمارات	18.3	17.2	-1.1	1
البحرين	11.7	12.1	0.4	-1
تونس	-1.1	-2.3	-1.2	1
الجزائر	20.6	24.9	4.3	-1
جيبوتي	1.1	-9.0	-7.9	3
السعودية	28.5	28.4	-0.1	0
السودان	-8.4	-9.9	-1.5	1
سورية	-3.9	-5.5	-1.6	1
الصومال				
العراق	5.8	5.5	-0.3	0
عمان	15.3	11.7	-3.6	2
قطر	17.6	11.6	-6	3
الكويت	40.9	50.0	9.1	-2
لبنان	-8.6	-2.7	-5.9	3
ليبيا	34.9	41.8	6.9	-2
مصر	2.3	2.5	0.2	-1
المغرب	1.9	2.8	0.9	-1
موريتانيا	-47.7	-1.3	-46.4	3
اليمن	3.7	8.7	5	-2

المصدر:- صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ملحق 3\9)

* من عمل الباحث .

ملاحظة :- تعطى درجات حسب تغير المؤشر

على النحو التالي .

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى

أقل من خمس نقاط يساوي سالب درجة

واحدة .

- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر

نقاط يساوي سالب درجتين .

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى

ارتفاع بأقل من نقطتين ونصف يساوي صفر

- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من

نقطتين يساوي درجة واحدة

- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من

أربع نقاط يساوي درجتان

- انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر يساوي

ثلاث درجات .

- ارتفاع العجز إلى أكثر من عشر نقاط يساوي

سالب ثلاثة درجات .

حساب المؤشر المركب لبيئة الاستثمار

في الدول العربية

يمكن استخدام المؤشر المركب الذي يقيس

درجة التحسن والتراجع في البيئة الاستثمارية في

الدول العربية، أن المبدأ لتعريف البيئة الاقتصادية

المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي التي

تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات

(أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار

سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية

والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض

التخطيط المالي والتجاري والاستثماري .

وقد شمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي

السياسات المالية، السياسات النقدية، السياسات

المعاملات الخارجية .

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي كما في الجدول (5)

، يتلخص في تطوير السياسة المالية لتأسيس

التوازن الداخلي للاقتصاد .

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي يتلخص في تطوير

سياسة سعر الصرف في التوازن الخارجي

للاقتصاد .

3- مؤشر معدل التضخم يتلخص تطورات

السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار

التوازن الداخلي للاقتصاد .

ويشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون

للسياسات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية في الدول

العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى مايتي :-

1- سجلت دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر

المركب لبيئة الاستثمار وكان مقدارها (2) الأمر

الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في بيئة

الاستثمار مما يوحي إلى نجاح السياسات

الاقتصادية في تحقيق الهدف لجلب الاستثمارات

الأجنبية إلى بلدانها .

2 - سجلت بعض الدول العربية قيما مقدارها

(1) في نفس المؤشر المركب لبيئة الاستثمار ،

الأمر الذي يؤكد على تحسن في بيئة الاستثمار

مما يشير إلى نجاح بعض السياسات الاقتصادية.

3- سجلت دول قيمة أقل من واحد صحيح في

المؤشر المركب لبيئة الاستثمار الأمر الذي يؤكد

عدم وجود تحسن في بيئة الاستثمار وعدم تحقيق

أية نجاحات في الإصلاحات الاقتصادية لبعض

الدول العربية وذلك بسبب المعوقات التي تقف

في وجهها.

الجدول (5): المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لبيئة الاستثمارية في الدول العربية .

الدولة	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لبيئة الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لبيئة الاستثمار
الأردن	0	0	2	2	0.6667	عدم وجود تحسن
الإمارات	0	-1	1	0	0	عدم وجود تحسن
البحرين	0	-2	-1	-3	-1	عدم وجود تحسن
تونس	0	1	1	2	0.6667	عدم وجود تحسن
الجزائر	0	-1	-1	-2	-0.6667	عدم وجود تحسن
جيبوتي	0	0	3	3	1	وجود تحسن
السعودية	0	-1	0	-1	-0.3333	عدم وجود تحسن
السودان	0	0	1	1	0.3333	عدم وجود تحسن
العراق						
سورية	0	0	1	1	0.3333	عدم وجود تحسن
عمان	0	-1	2	1	0.3333	عدم وجود تحسن
قطر	0	3	3	6	2	وجود تحسن
الكويت	1	-3	-2	-4	-1.3333	عدم وجود تحسن
لبنان	0	3	3	6	2	وجود تحسن
ليبيا	0	-2	-2	-4	-1.3333	عدم وجود تحسن
مصر	0	-1	-1	-2	-0.6667	عدم وجود تحسن
المغرب	0	2	-1	1	0.3333	عدم وجود تحسن
موريتانيا	2	-3	3	2	0.6667	عدم وجود تحسن
اليمن	0	0	-2	-2	-0.6667	عدم وجود تحسن
الصومال						

من عمل الباحث ***

ملاحظة :-

الدول العربية ، وذلك يعود إلى مصدر الإيرادات التي تحصل عليها .

5 - تشير النتائج التي توصل إليها المؤشر المركب انه قد سجل تحسناً ملحوظاً لبعض الدول العربية في تهيئة بيئة للاستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات :

1- يقع على عاتق الدول العربية العمل على رفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين، لان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلاً عن الاستثمار المحلي بل يعد مكملاً له .

2- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية.

3- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي وإعطائه مزيد من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي ، وتطوير خدمات المصارف التجارية.

4 - تشجيع القطاع الخاص على دخول مجال الاستثمار ، ورفع مستويات التنمية البشرية .

5- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية .

6- ينبغي على الدول العربية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعمل على تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية ، وتشجيع في نقل التجارب التنظيمية والتسويقية والتكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية .

7- يجب متابعة كل قطر على انفراد من خلال مؤشرات الاقتصادية وتنبؤات رقمية ، ومقارنتها بمؤشرات الاستثمار الدولية لغرض الاستفادة منها .

8- يتبنى على الدول العربية القيام بيه لتحسين بيئة الاستثمار، منها خفض معدلات البطالة والتضخم وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين

يتم الحكم على التطورات في بيئة الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي :-

- أقل من واحد تشير إلى عدم وجود تحسن في بيئة الاستثمار .

- إذا كانت القيمة من (1 - 2) تشير إلى وجود تحسن في بيئة الاستثمار

- إذا كان المؤشر من اثنا ن فما فوق تشير إلى وجود تحسن كبير في بيئة الاستثمار .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :---

1 - الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أمر ضروري لكل الدول العربية لأنها لم تتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك لضعف البنية التحتية ونقص في كفاءتها الإدارية والفنية والضيق النسبي في أسواقها المحلية ، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج .

2- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقطار العربية المنتجة للنفط ، وكذلك على الدول التي اتبعت برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج

الخصخصة وتطبيق سياسات التحرر التجارية .

4 - أظهرت نتائج مؤشرات السياسات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي هناك تفاوت بين

- 112- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية

- أفراد المجتمع وتخفيض عجز الموازنة العامة
للدول وإقامة برامج تدريبية للعمال.
- 9- تفعيل قوانين حماية المستثمر، ومحاربة الفساد .
- 7- د. علي توفيق الصادق ، د.علي احمد البلبل ، صندوق والتجار النقد العربي ،معهد السياسة الاقتصادية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة في 18- 19 تشرين الثاني 2000 ص 15 .
- 8- تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، قطاع الدراسات التنموية ،التثبيت والتصحيح الهيكلي ، مصر ، السنة الثالثة ، أكتوبر 2004، ص7-15.
- 9- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،لسنة 2007ص9
- 10 -د. محمد رضا العدل ، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،فبراير 2003. ص4
- 11- صندوق النقد العربي ،نفس المصدر السابق ، ص 14 15.
- 12 -د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ،جامعة بغداد ، 1990 ،ص26
- 13 - صندوق النقد العربي ، نفس المصدر السابق ،ص20.
- 14 -د. أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق النقد الدولي وخيار البديل ،بيت الحكمة ، 2002 ،ص193 - 195
- 15 - صندوق النقد العربي "موازن المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 2000ص19

الهوامش :-

- 1- صقر أحمد صق ر ، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ، شارع فهد السالم ، الكويت ، الطبعة الثانية 1983 ص 238 .
- 2 - عادل عيسى كاظم الوزني ، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص9.
- 3- د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 1998 ص 3 .
- 4- طارق نعمان شهاب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية العدد (3) سنة 2002 ص 17 .
- 5- د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر الدولية (الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ،بغداد ، 2002 ص250 267.
- 6- د. محمود عبد الفضل ، دراسات اقتصادية ، السنة الثالثة ، العدد الرابع ، خريف 2001 ص 122 - 123 .

- 7 - د. محمد رضا العدل ، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فبراير 2003.
- 8 - د. محمود عبد الفضل ، دراسات اقتصادية ، السنة الثالثة ، العدد الرابع ، خريف 2001 .
- 9 - د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر الدولية (الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
- 10 - تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، قطاع الدراسات التنموية ، التثبيث والتصحيح الهيكلي ، مصر ، السنة الثالثة ، أكتوبر 2004.
- 11 - د. إكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق النقد الدولي وخيار البديل بيت الحكمة 2002
- 12 - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لسنة 2007.
- 13 - صندوق النقد العربي "موازن المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 2000 .

المصادر:

- 1 - د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 1998
- 2 - صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، شارع فهد السالم ، الكويت ، الطبعة الثانية 1983.
- 3 - طارق نعمان شهاب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية العدد (3) سنة 2002 .
- 4 - د. علي توفيق الصادق ، د. علي احمد البلبل ، صندوق والتجار النقد العربي ، معهد السياسة الاقتصادية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة في 18-19 تشرين الثاني 2000
- 5 - عادل عيسى كاظم الوزني ، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسبوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 6 - د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، 1990.

